محضر الجلسة رقم 180

التاريخ: الإثنين 12 صفر 1440 (22 أكتوبر 2018).
الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ثلاث وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثامنة والعشرين مساء.
جدول الأعمال: جلسة مشتركة للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول مشروع القانون المالي رقم 80.18 للسنة المالية 2019.

السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه الأكرمين،

افتتحت الجلسة،

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

طبقا لمقتضيات الفصل 68 من الدستور، والنظامين الداخليين لمجلسي البرلمان، نخصص هذه الجلسة للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول مشروع القانون المالي رقم 80.18 للسنة المالية 2019، الكلمة الآن للسيد وزير الاقتصاد والمالية، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

يشرفني أن أقف أمام مجلسيكم الموقرين لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2019، الذي تم إعداده في ظل سياق خارجي وداخلي دقيق حافل بالتقلبات والتحولات والتحديات، فعلى المستوى الخارجي تميز الظرفية الدولية بالعديد من التغيرات السياسية والتطورات الاقتصادية المتسارعة، لا سيما في ظل تنامي السياسات الحمائية..

السيد الرئيس:

معذرة السيد الوزير، السادة المصورون احترموا ما اتفقنا عليه احترموا ما اتفقنا عليه، السادة المصورون لا أتكلم على البرلمانيين، السادة المصورون، معذرة السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أقول فعلى المستوى الخارجي تميز الظرفية الدولية بالعديد من التغيرات السياسية والتطورات الاقتصادية المتسارعة، لا سيما في ظل تنامي السياسات الحمائية وتفاقم حدة التوترات التجارية بين القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وكذا تزايد الصراعات الجيوسياسية، وما ترتب عنها من انعكاسات على تراجع آفاق النمو، آفاق النمو العالمي والتقلبات الكبيرة لأسعار الغاز والبترول.

كما يأتي إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019 في سياق داخلي يتطلب منا تكثيف التعبئة من أجل تنزيل التوجيهات الملكية السامية، المتضمنة في خطاب العرش وذكرى ثورة الملك والشعب، وكذا الخطاب الأخير لجلالته، أمام مؤسستكم الموقرة بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية.

ولعل من أهم الأولويات التي ركز عليها جلالته، هي إيجاد الأجوبة والحلول الملائمة والسريعة لقضايا المواطنين الملحة والتجاوب مع انتظاراتهم المشروعة على مستوى التعليم والصحة والشغل، كما وقف جلالته، على معيقات نموذجنا التنموي ودعا إلى مراجعة جماعية لهذا النموذج، تعيد النظر في ترتيب أولوياته الاقتصادية والاجتماعية، بما يمكن من الحد من الفوارق وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومواكبة التطورات الوطنية والعالمية. وقد قرر في خطابه الأخير، أمام مؤسستكم المحترمة، تكليف لجنة خاصة مهمتها تجميع مختلف المساهمات بهذا الخصوص في غضون الثلاثة أشهر المقبلة.

ومن هذا المنطلق فالحكومة معبأة من أجل مباشرة القضايا المستعجلة التي أكد عليها جلالته، على أنها لا تقبل الانتظار، وعلى رأسها إصلاح منظومة التربية والتكوين وحل إشكالية التشغيل وقضايا الشباب، وتحسين حكامة برامج الدعم والحماية الاجتماعية.

كما أن الحكومة حريصة كذلك على الانخراط إلى جانب مؤسستكم المحترمة وإلى جانب كل القوى الحية ببلادنا من أجل المساهمة الفاعلة في إعادة بلورة النموذج التنموي باعتباره ورشا مصيريا بالنسبة لمستقبل بلادنا.

ولابد من التأكيد بأن بلورة نموذج تنموي يجيب على التحديات المطروحة على مستوى تقليص الفوارق وتحسين الخدمات الاجتماعية وتوفير الشغل الكريم لشبابنا يقتضي أن نشخص وضعية نموذجنا الحالي بكل موضوعية وأن نعرف أين هي مكامن القوة؟ وأين هي مكامن الضعف؟ فصحيح أن نموذجنا الحالي استنفذ مداه ويجب إعطاءه نفسا جديدا وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، لكن في المقابل هذا لا ينفي أن بلادنا حققت مكتسبات هامة على مستوى تقوية بنياتنا التحتية والتقدم في استراتيجيتنا القطاعية وتغيير هيكلة اقتصادنا.

ومن أهم مكتسبات بلادنا هو هذا الإجماع والتعبئة الوطنية الجماعية حول الوحدة الترابية لبلادنا ومغربية الصحراء، والتي ينبغي مواصلتها

بالتصدي بكل حزم لكل المتربصين اللذين يعادون المغرب في وحدته الترابية، وأولئك الذين يحاولون المس بمصالحه الاقتصادية وتبخيس النجاحات التي حققها بفضل القيادة النيرة والحكيمة لجلالة الملك، حفظه الله، ولا بد هنا من التنويه بالجهود والتضحيات التي تبذلها كل القوى الأمنية بمختلف تشكيلاتها وبتجندها الدائم تحت القيادة الرشيدة، لجلالة الملك، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن، وصيانة أمنه واستقراره.

السيدات والسادة،

من الأكيد أن الإكراهات المرتبطة أساسا بارتفاع أسعار النفط والبترول، أقول بارتفاع أسعار النفط والغاز والأوراش الاجتماعية المستعجلة، سيكون لها تأثير مباشر على التوازنات المالية، وما يقتضيه ذلك من ضرورة اتخاذ ما يلزم من تدابير على مستوى تعبئة الموارد والتحكم في النفقات وابتداع الآليات المالية الكفيلة بتخفيف عبء الميزانية العامة على مستوى الاستثمار.

فقد ارتفعت أسعار البترول والغاز بشكل كبير، حيث سجلت زيادة بما يناهز 40% مقارنة مع السنة الماضية، ونتيجة لذلك فمن المنتظر أن ترتفع نفقات المقاصة ب 5 ملايير درهم نهاية هذه السنة مقارنة مع التوقعات، وإذا أخذنا بعين الاعتبار تراجع موارد التعاون الخارجي، فإن عجز الخزينة لسنة 2018 سيرتفع ليبلغ 3.8% مقابل 3% من الناتج الداخلي الخام المبرمجة في القانون المالي.

وقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019 في سياق نفس الإكراهات المرتبطة بارتفاع أسعار النفط والغاز، ومن هذا المنطلق تم اعتماد فرضية سعر 560 دولار للطن بالنسبة للغاز، لتحديد توقعات نفقات المقاصة لسنة 2019، التي من المنتظر أن تبلغ 18 مليار درهم، ما يعني 5 ملايير إضافية مقارنة مع اعتمادات سنة 2018، ويمكن اعتبار مشروع قانون المالية ذا توجه اجتماعي وتضامني، حيث تم تخصيص:

أولا، 7 ملايير درهم إضافية في إطار التزام الحكومة بالرفع من النفقات الموجهة للقطاعات الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة تفعيلا لتوجيهات جلالة الملك، حفظه الله؛

ثانيا، زيادة 3.3 مليار درهم برسم التطور السنوي لكتلة الأجور؛

ثالثا، زيادة 5 ملايير درهم برسم استثمارات الميزانية العامة في إطار مواصلة المجهود الإيرادي للاستثمار العمومي؛

رابعا، 2 مليار و700 مليون درهم كأثر مالي إضافي لتفعيل مختلف الإصلاحات، وخاصة تنزيل الجهوية وإصلاح العدل وإصلاح التقاعد، وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وسينتج عن كل هذه الإكراهات تزايد لحاجيات تمويل الخزينة برسم سنة 2019 بما يفوق 27 مليار درهم وهو ما يتطلب توفير موارد إضافية من أجل التحكم في مستوى عجز الخزينة، وفي ظل هذه الوضعية فقد حرصنا على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الرفع من الموارد وذلك عبر النقط التالية:

أولا، تحسين مستوى تحصيل الضريبة على الشركات، موازاة مع إقرار تدابير جديدة ما سيمكن من ضخ موارد إضافية تقدر ب5 مليار و700 مليون درهم مقارنة مع التوقعات النهائية لهذه السنة، ويتعلق الأمر أساسا بإحداث مساهمة اجتماعية للتضامن تحدد في 2.5% من أرباح الشركات التي تفوق 40 مليون درهم، والتي ستمكن من تعبئة ما يناهز من ملياري درهم وذلك خلال السنتين المقبلتين 2019 و2020.

ثانيا، مراجعة استراتيجية مساهمات الدولة في بعض المؤسسات والمقاولات العمومية عبر تفعيل إصلاح هيكلي تدريجي لهذه المؤسسات لتحسين حكامتها ونموذجها التدبيري، وضمان ديمومة مساهمتها في تعزيز موارد الخزينة، واستعادة دورها الأساسي في دينامية الاستثمار العمومي، ويتعلق الأمر بالأساس بتفويت الممتلكات والشركات التابعة، والمساهمات الغير الضرورية موازاة مع ترشيد تكاليف الاستغلال، ونفقات التسيير، وإعادة النظر في النموذج الاقتصادي والمالي لهذه المؤسسات من أجل الرفع من الموارد الذاتية.

ومن المنتظر أن تمكن هذه التدابير التي سيتم تفعيلها في هذا الإطار من توفير موارد إضافية تقدر ب 8 ملايير درهم.

ثالثا، الرفع من الضريبة الداخلية على الاستهلاك خاصة تلك المتعلقة بالتبغ، والتي ستمكن من تعبئة موارد إضافية تقدر بمليار و200 مليون درهم.

وموازاة مع هذه التدابير على مستوى تعبئة الموارد، فقد عملنا على تمويل جزء من المشاريع الاستثمارية المبرمجة في إطار الميزانية العامة للدولة من خلال اعتماد آلية جديدة للتمويل مبنية على الشراكة بين الدولة ومجموعة من الفاعلين المؤسساتيين، وستمكن هذه الآلية من توفير تمويل لما مجموعه 12 مليار درهم من الاستثمارات برسم سنة 2019، في إطار تخفيف العبء عن الميزانية العامة للدولة والحفاظ على التوازنات العامة.

وكنتيجة لكل هذه التدابير على مستوى الموارد والنفقات سيتم حصر عجز الخزينة في حدود 3,7% دون احتساب موارد الخوصصة، و3,3% باحتسابها، كما سيتم العمل على تكثيف الجهود من أجل توطيد التوازنات المالية العمومية، سواء على مستوى تعبئة الموارد أو التدبير الناجع للإنفاق العمومي.

وتعتزم الحكومة في هذا الإطار، القيام بإصلاح للمنظومة الضريبية بهدف ضمان تناسق مقتضياتها والرفع من مردوديتها، وجعلها أداة لبناء علاقات الثقة مع المواطن ومع القطاع الخاص لتحفيزيه على الانخراط في المجهود الاستثماري العام للدولة.

السيدات والسادة،

لقد أولت الحكومة عند إعدادها لمشروع قانون المالية لسنة 2019 عناية قصوى لتفعيل التوجيهات الملكية السامية، المتضمنة في الخطب الأخيرة.

ومن هذا المنطلق فقد تم تحديد ثلاث أولويات أساسية لهذا المشروع:

1. دعم القطاعات الاجتماعية التعليم والصحة والشغل؛
2. تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية؛
3. إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولة وخاصة المقاولات المتوسطة الصغيرة والصغيرة جدا.

فعلى مستوى دعم القطاعات الاجتماعية، ستعطي الحكومة الأولوية لتنزيل إصلاح منظومة التربية والتكوين عبر التركيز بالأساس على تعزيز دور هذه المنظومة في تأهيل الشباب لولوج سوق الشغل، وذلك عبر إعطاء الأسبقية للتخصصات التي توفر الشغل، واعتماد نظام ناجع للتوجه المبكر، هذا فضلا عن تعزيز إدماج تعليم اللغات في كل مستويات التعليم، وخاصة في تدريس المواد التقنية والعلمية.

كما سيتم تقوية العرض المدرسي من خلال توسيع شبكة المؤسسات التعليمية بإطلاق عملية بناء 137 مؤسسة جديدة وتعزيز الموارد البشرية، عبر إحداث 15.000 منصب مالي جديد، وذلك بهدف تقليص الاكتظاظ والأقسام المتعددة المستويات. هذا فضلا عن الشروع في تعميم التعليم الأولي من خلال تسجيل 100.000 تلميذ إضافي.

كما ستعمل الحكومة على إعادة النظر بشكل شامل في تخصصات التكوين المهني لجعلها تستجيب لحاجيات المقاولة والقطاع العام، وتواكب التحولات التي تعرفها الصناعات والمهن، بما يتيح للخريجين فرصا أكبر للاندماج المهني، هذا، موازاة مع إطلاق جيل جديد من المراكز لتكوين وتأهيل الشباب بمساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

وقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2019، ما مجموعه 68 مليار درهم لقطاع التعليم، بما فيها 2 مليار و100 مليون درهم برسم "برنامج تيسير"، و4 ملايير درهم كاعتمادات التزام. وستكون سنة 2019 منطلقا للشروع في تفعيل مخطط الصحة 2025، الذي يهدف إلى تمكين المواطنين من خدمات صحية جيدة، وتحسين ظروف استقبالهم في المستشفيات من خلال تعزيز البنيية التحتية الاستشفائية وتوفير الأدوية.

وقد خصص مشروع قانون المالية ما مجموعه 28 مليار درهم لقطاع الصحة، بما فيها حوالي 7 ملايير درهم كالتزامات برسم بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية، لكل من الرباط، وطنجة، وأكادير، ومراكش ووجدة. بالإضافة إلى إحداث 4000 منصب مالي.

وعلى مستوى التشغيل، ستعمل الحكومة على تفعيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، موازاة مع القيام بمراجعة شاملة لآليات وبرامج الدعم العمومي لتشغيل الشباب، وتحفيزه على خلق المقاولات الصغرى والمتوسطة في مجالات تخصصاتهم. وكذا دعم مبادرة التشغيل الذاتي وإنشاء المقاولات الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، يقترح في إطار مشروع قانون المالية إلغاء ديون المقاولين الشباب تجاه الدولة، وكذا إلغاء الديون المستحقة للدولة والجماعات الترابية، قبل فاتح يناير لسنة 2000 والتي تقل عن أو تبقى منها 50.000 درهم إلى غاية 31 ديسمبر 2018.

ومن جهة أخرى، يقترح مشروع قانون المالية إحداث 25.458 منصب مالي، منها 200 منصب مالي تخصص بالأساس للأشخاص في وضعية إعاقة، هذا بالإضافة إلى 15.000 منصب متعاقد لفائدة قطاع التعليم.

أيتها السيدات، أيها السادة،

تتعلق الأولوية الثانية لمشروع قانون المالية لسنة 2019، بتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. وفي هذا الإطار، تعتزم الحكومة إيلاء أهمية خاصة لتفعيل التوجيهات الملكية السامية، بإطلاق عملية هيكلة شاملة وعميقة للبرامج والسياسات الوطنية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية. مع الحرص على الإخراج السريع للسجل الاجتماعي الموحد، بهدف ضبط المعطيات بخصوص الفئات الاجتماعية المستحقة للدعم وتحسين استهدافها، عبر اعتماد معايير دقيقة وموضوعية وباستعمال مكثف للتكنولوجيات الحديثة.

وموازاة مع ذلك، ستخصص الحكومة ما يفوق 8 ملايير درهم لمواصلة دعم هذه البرامج. وهكذا سيستفيد "برنامج تيسير" من مليارين و100 مليون درهم، أي بزيادة مليار و500 مليون درهم، وذلك بهدف توسيع عدد التلاميذ المستفيدين من هذا البرنامج إلى أزيد من مليوني تلميذ.

موازاة مع الرفع من القيمة اليومية المخصصة للمطاعم المدرسية والداخليات لفائدة أكثر من 1.400.000 تلميذ بغلاف مالي إضافي يقدر بحوالي 600 مليون درهم. مع تخصيص 250 مليون درهم للمبادرة الملكية "مليون محفظة" و600 مليون درهم لدعم الأرامل، و150 مليون درهم للأشخاص في وضعية إعاقة، ومليار و800 مليون درهم برسم منح للطلبة.

كما سيتم تخصيص مليار و600 مليون درهم لبرنامج المساعدة الطبية "راميد" الذي تكتسي معالجة الإختلالات التي تشوب تنفيذه أولوية خاصة لضمان الولوج العادل والمنصف إلى الخدمات الصحية بالنسبة للمواطنين ذوي الدخل الضعيف.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، بتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية، يقترح مشروع قانون المالية تدبيرا يتعلق بتمكين المقاولات من خصم الهبات الممنوحة لفائدة بعض الجمعيات من الحصيلة الخاضعة للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل، ويتعلق الأمر بالجمعيات التي أبرمت اتفاقيات شراكة مع الدولة، بهدف إنجاز مشاريع ذات مصلحة عامة.

كما ستولي الحكومة اهتماما خاصا لدعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال تخصيص مليار و800 مليون درهم سنويا، وذلك لتدارك الخصاص المسجل على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، ومواكبة الأشخاص في وضعية

هشة، وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تسريع وتفعيل البرنامج الملكي للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، حيث تتعلق المشاريع التي تدخل ضمن هذا البرنامج، بعمليات فك العزلة عن العالم القروي، وتحسين الربط بالشبكة الطرقية، وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب، وتعميم الكهربة وتحسين عرض الخدمات العلاجية والتعليم.

وسيخصص مشروع قانون المالية لهذا البرنامج غلافا ماليا يقدر 3,4 مليار درهم كاعتمادات للأداء و4 ملايير درهم كاعتمادات للالتزام في إطار صندوق التنمية القروية.

كما أن تقليص الفوارق، وتحقيق شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية المتوازنة، يرتبط ارتباطا وثيقا بضرورة التفعيل السريع للجهوية، وما يعنيه ذلك من تحويل للموارد والاختصاصات وتسريع للاتمركز، وإطلاق لمخططات التنمية الجهوية في إطار تعاقدي وتشاركي بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والمجالس الترابية.

وفي هذا الإطار، ستواصل الحكومة المجهود المالي الموجه لدعم الجهات في ممارسة اختصاصاتها، من أجل الرفع من حصتها من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات من 4 إلى 5%، تضاف إلى ذلك اعتمادات مالية من الميزانية العامة للدولة. أي أن الجهات ستستفيد من تحويلات مالية من ميزانية الدولة بما مجموعه 8 ملايير و400 مليون درهم.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية في إطار مواكبة تنزيل ورش الجهوية، فقد أعدت الحكومة الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، الذي سيؤطر لسياسة الدولة على المستويين الجهوي والإقليمي بما يضمن التوطين الترابي للسياسات العمومية، وفق مقاربة مندمجة ومتكاملة.

كما تحرص الحكومة على إعطاء الأولوية لتفعيل التزامات القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، في إطار اتفاقيات برامج التنمية الحضرية المندمجة، الموقعة مع مختلف المدن والأقاليم، موازاة مع تقديم المواكبة اللازمة لتسريع إنجاز المخططات التنموية الجهوية والإقليمية والجماعية، وعلى رأسها النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، الذي يعتبر نموذجا للارتقاء والتطور لباقي الجهات، ومثالا متميزا لتفعيل الالتقائية والعمل المتكامل بين المصالح المركزية والجهات من أجل نمو جهوي متوازن.

السيدات والسادة،

لقد أكد جلالة الملك، حفظه الله، في خطاب العرش، بأن أسمى أشكال الحماية الاجتماعية هو الذي يأتينا عن طريق خلق فرص الشغل المنتج، والضامن للكرامة، وأنه لا يمكن توفير فرص الشغل إلا بإحداث نقلة نوعية في مجالات الاستثمار ودعم القطاع الإنتاجي الوطني. وأضاف جلالته، بأن المقاولة المنتجة تحتاج اليوم إلى مزيد من ثقة الدولة والمجتمع، لكي يستعيد الاستثمار مستواه المطلوب.

ومن هنا، يولي هذا المشروع أهمية خاصة لإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة، وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، ومن أجل تشجيعها على تشغيل الشباب.

وهكذا ستواصل الحكومة المجهود الإرادي لدعم الاستثمار العمومي باعتباره رافعة للاستثمار الخاص، من خلال تخصيص ما مجموعه 195 مليار درهم لمواصلة الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى للبنية التحتية.

ووفق هذا المنظور، سيتم إعطاء الأولوية لمواصلة "مخطط التسريع الصناعي"، وتثمين المنجزات التي حققها على مستوى إحداث فرص الشغل واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز تموقع مقاولاتنا الوطنية على مستوى سلاسل الإنتاج العالمية، وتوسيع مجال المنظومات الصناعية، والرفع من وثيرة الاندماج عبر خلق شبكة من المقاولات الوطنية المناولة.

كما ستحرص الحكومة على تعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي، في إطار "مخطط المغرب الأخضر"، والعمل على خلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي. وذلك بتسهيل ولوج المستثمرين للعقار الفلاحي عبر تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية، وفق مقاربة تجمع بين الإنجاز الفعلي للمشاريع الاستثمارية والحد من التجزئة المفرطة للاستغلالات الفلاحية، وتوفير المواكبة التقنية والمالية المطلوبة.

كما ستولي الحكومة أهمية خاصة لتثمين المنتوجات الفلاحية وتطوير آليات تسويقها داخليا وخارجيا وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.

وموازاة مع ذلك، تعتزم الحكومة اتخاذ مجموعة من التدابير لتحفيز الاستثمار الخاص عبر مواصلة تفعيل الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية الرامية لتحسين مناخ الأعمال والإسراع بإخراج الميثاق الجديد للاستثمار، من خلال إقرار نظام تعاقدي من جديد شامل ومتجانس وأكثر تحفيزا، يعزز جاذبية المغرب في مواجهة المنافسة الدولية، والحكومة حريصة كذلك على تسريع تفعيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وتمكينها من الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها في تحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي، وخلق فرص الشغل.

ووفق نفس المنظور تولي الحكومة أهمية خاصة لدعم المقاولة وبالأساس المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير التي تهدف إلى إعادة الثقة للمقاولة وتحفيزها على الاستثمار، وخلق فرص الشغل، ويتعلق الأمر أساسا:

1- بالتصفية الكلية لدين الضريبة على القيمة المضافة المتراكمة خلال السنوات الماضية بالنسبة لمقاولات القطاع الخاص، وكذا المقاولات العمومية الذي بلغ 40 مليار درهم؛

2- تقليص آجال أداء للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية لما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات من خلال وضع الآليات

المناسبة للتتبع الدقيق لآجال الأداء واتخاذ ما يلزم من تدابير لتقليصها؛

3- تحسين شروط ولوج المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، للتمويل عبر تبسيط وتوسيع آليات الضمان وعبر الرفع من سقف التمويل لجمعيات السلفات الصغرى؛

4- -مراجعة الأسعار الحالية للضريبة على الشركات بهدف ملاءمتها مع خصوصيات المقاولات الصغرى والمتوسطة، خاصة عبر تقليص سعر الضريبة على هذه الشركات من 20 إلى 17.5%.

وما من شك بأن هذه التدابير لا تكفي لوحدها لتطوير النسيج المقاولاتي الوطني التنافسي، بل لابد من أن يواكبها استثمار جيد لسياسة الانفتاح وتنويع المنافذ والأسواق والتي اختارتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة، لجلالة الملك، حفظه الله.

وفي هذا الصدد، تولي الحكومة أهمية خاصة لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك، في هذا المجال، والتي تهدف إلى تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وتوطيد موقعه كفاعل إقليمي وتنويع شركائه وخاصة بإفريقيا، وهنا لا يفوتني التنويه بمقاولاتنا الوطنية في شتى القطاعات والتي تساهم بشكل إيجابي في تنزيل رؤية جلالة الملك، حفظه الله، في تنمية القارة الإفريقية وفق رؤية تنموية تضامنية.

السيدات والسادة،

تلكم كانت أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2019 الموجهة بالأساس لبرامج تقليص الخصاص الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، وتوفير فرص الشغل للشباب من خلال تحفيز الاستثمار ودعم المقاولة.

وتتوخى الحكومة من خلال هذا المشروع تحقيق نمو اقتصادي في حدود 3.2% مع مواصلة التحكم في التضخم في أقل من 2% وضمان استقرار التوازنات المالية من خلال حصر العجز في 3.3%.

وهذه كلها مؤشرات تؤكد أن ركائز الاقتصاد الوطني متينة، ويجب توطيدها خاصة من خلال إعادة الثقة للمواطن، عبر توفير خدمات اجتماعية تحفظ كرامته وتمكينه من شغل لائق ودخل محترم وقار، يقوي إرادته وقدرته على المساهمة في تنمية بلادنا.

ومن هنا لابد من تعزيز التواصل مع المواطن وتقوية ثقته في مؤسسات بلاده وفي إرادتها الصادقة وقدرتها على الاستجابة لحاجياته، ويجب إعادة الثقة كذلك للمقاولة والمستثمرين وكل الفاعلين الاقتصاديين، فالتحفيزات الجبائية وتوفير العقار وتحسين مناخ الأعمال تبقى غير كافية إذا لم نعد الثقة لكل الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب، في الإمكانيات التي يتيحها المغرب على مستوى استقراره السياسي والاجتماعي ومتانة مرتكزات اقتصاده، والآفاق الواعدة التي يفتحها النقاش المشترك لكل القوى الحية حول النموذج التنموي المستقبلي لبلادنا، بقيادة ملكية رشيدة.

وقد حرصنا من خلال مشروع قانون المالية لهذه السنة على إعطاء إشارة قوية في هذا الاتجاه، من خلال استغلال كل الهوامش على المستوى المالي وتوجيهها بالأساس لدعم القطاعات الاجتماعية وتقليص الفوارق في إطار تفعيل التوجيهات الملكية السامية، مع اتخاذ مجموعة من التدابير الهامة لتحفيز الاستثمار ودعم المقاولة.

وإذا كان تحقيق هذه الأهداف مرتبطا بقدرة الحكومة على التفعيل السريع، أقول بقدرة الحكومة على التفعيل السريع لمختلف التدابير المتضمنة في هذا المشروع، فهو مرتبط كذلك بمدى تفاعل وتجاوب الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وعلى رأسهم القطاع الخاص، واستحضارهم للروح الوطنية الصادقة وقيم التضامن التي لطالما تشبع بها المغاربة عبر التاريخ، من أجل رفع الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، والمرتبطة بالأساس بتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق وتوفير الشغل للشباب.

وهذه كلها رهانات مستعجلة لا تقبل الإنتظارية والحسابات الضيقة، بل تتطلب استنهاض الهمم ونكران الذات والغيرة الصادقة على مصالح الوطن والمواطنين. شكرا على حسن إصغاءكم وسأبقى رهن إشارتكم طوال مسار مناقشات ومداولات هذا المشروع. والسلام عليكم ورحمة.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد وزير الاقتصاد والمالية، شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.